

إدواردو زيبيدا، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي / برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي

مواجهة الأزمات: التعلم من أسواق العمل في الماضي

تشير هذه المراجعة إلى أن فترتي النمو البطيء والركود في المكسيك وتشيلي أدت إلى تحسن الدخل النسبي للفقراء. فحقيقة أن دخولهم من العمل لم تنخفض بنفس قدر انخفاض دخول الآخرين أثناء الأزمات قد توفر قدرًا من الراحة، ولكن أي تراجع صغيرة في دخولهم يمكن أن يترتب عليه خسارة فادحة. وتساعد شبكات الأمان وإعانات الطوارئ في حماية الحد الأدنى من الاستهلاك، ولكن السياسات التي تطبق لمواجهة الأزمات الاقتصادية لا ينبغي أن تكون مجرد إستراتيجيات للتخفيف من الوطأة. بل ينبغي أن تشمل تدخلات ترمي إلى تعزيز القدرات البشرية وتحسين الأصل الرئيسي الذي يمتلكه الفقراء، ألا وهو العمل.

تنتشر الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى بلدان العالم النامية، بل وقد تأثرت بها الاقتصادات الناشئة القوية. وفي ورقة العمل رقم 57 التي نشرها مركز السياسة الدولية للنمو الشامل تم مراجعة أسواق العمل في ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية على مدى العقدين الماضيين، وأشير إلى مدى تأثير الركود على الفقراء العاملين. هذا العدد من رسالة قصيرة ينظر إلى التجارب التي يمكن أن تُؤجّه خيارات السياسة العامة في مواجهة الأزمة، كما يبحث تجربة دولتين كبيرتين من الدول التي تعتمد على التصدير، وهما تشيلي، والمكسيك، ويستعرض فترتين من الدورة الاقتصادية: فترة النمو البطيء (شيلي، في الفترة 2003-2000؛ والمكسيك، في الفترة 2004-2000)، وفترة الهبوط (أزمة سعر الصرف في المكسيك عام 1995).

التغيرات في متوسط دخل العامل المتوسط والدخول النسبية حسب خصائص العاملين. التغيرات نسبة مئوية سنوية

فترة النمو البطيء 2003-2000 في شيلي		
المتوسط	% (df)	
0.20	0.64	الدخل الفعلي لكل عامل
-2.37	0.76	40 ساعة عمل/ أقل من 39 ساعة
0.96	-0.16	ثانوي/بدون تعليم
0.42	-0.05	ريف/حضر
0.32	-0.06	ذكور/إناث
فترة النمو البطيء 2004 - 2000 في المكسيك		
1.88	0.65	الدخل الفعلي لكل عامل
-2.62	1.02	ريف/حضر
0.89	0.27	غير رسمي / لحساب نفسه
-0.66	0.17	ذكور/إناث
0.64	-0.57	رسمي / لحساب نفسه
فترة الركود الاقتصادي 1996 - 1994 في المكسيك		
-15.11	3.54	الدخل الفعلي لكل عامل
-3.69	1.45	ريف/حضر
2.63	-0.88	40 ساعة عمل/ أقل من 39 ساعة
-2.45	0.55	ذكور/إناث
-2.42	1.07	الخدمات / الزراعة

المصدر: Zepeda, Eduardo, et al. (2009).
ملاحظة: (df) = الفرق بين متوسط التغير لأدنى 20 %
من توزيع الدخل و متوسط التغير للعينة بأكملها.

مراجع

Zepeda, Eduardo, et al. (2009). 'Changes in Earnings in Brazil, Chile and Mexico: Disentangling the Forces Behind Pro-Poor Change in Labour Markets', International Policy Centre for Inclusive Growth Working Paper 51. Brasilia, IPC.

وفي كل فترة من هاتين الفترتين، كان حال العاملين الفقراء (أدنى 20 % من توزيع الدخل من العمل) أفضل نسبيًا مما كان عليه في السنوات التي لم يكن بها ركود. وفي فترتي تباطؤ النمو، ارتفع دخل العاملين الفقراء بنسبة تزيد 0.7% عن الزيادة في دخل العامل المتوسط، بينما كانت تلك الزيادة 0.2 % في شيلي، و 1.9% في المكسيك. وخلال فترة الإنكماش في المكسيك، كانت نسبة انخفاض الدخل من العمل للعامل الفقراء 3.6 %، وهي تقل عن نسبة انخفاض الدخل المتوسط التي بلغت 15.1%. ونظرًا لأن عرض العمالة غير الماهرة أكبر بكثير، يُفترض أن العاملين الفقراء لديهم قوة مساومة أقل عندما يكون الطلب في حالة ركود، وبالتالي فإن التحسن في دخلهم النسبي قد يكون أمرًا مستغربًا. ولكن الحقيقة هي أن الأجور في الجزء الأدنى من التوزيع منخفضة بالفعل بحيث لا يوجد إلا مجال قليل لمزيد من التخفيضات.

ونحن نقدم نظرة ثاقبة على هذه الأنماط من الدخل عن طريق التمييز بين تلك التي تنبع من التعديلات في الخصائص الديموغرافية الاجتماعية للعامل وبين تلك التي تنشأ عن التغيرات في العوائد على تلك الخصائص: الجنس، والعمر، والتعليم، ومكان الإقامة، وقطاع العمل ونوع التعاقد. ويمثل التغيير في العوائد أهم عامل في التغيرات الشاملة في الدخل. وفيما يلي نلخص بعض أهم التغيرات ذات الصلة في الدخل.

في تشيلي، كان أهم عامل في التغيير في الدخل النسبي خلال الفترة 2003-2000، هو انخفاض قدره 2.4% في دخول العاملين بدوام كامل (نسبة إلى العاملين بدوام جزئي). وقد أعطى هذا التغيير العاملين الفقراء الذين يعملون بدوام جزئي أكثر من العامل المتوسط، تحسن قدره 0.8 %، وهذا يفسر معظم التحسن في الدخل. أما بقية التغيرات الأخرى فكانت أصغر حجمًا وأدت إلى تقادم الدخل النسبي للعاملين الفقراء، ولو بهامش ضئيل. يسرد الجدول أربعة من التغيرات الرئيسية.

وكانت فترة النمو البطيء في المكسيك من 2004-2000 مختلفة، حيث كان التغيير الرئيسي هو انخفاض دخول العاملين في المناطق الحضرية نسبيًا للعاملين في المناطق الريفية، الأمر الذي أحدث تحسنًا قدره 1% في الدخل النسبي للعاملين الفقراء. والزيادة بنسبة 0.9% في دخول العاملين في القطاع غير الرسمي، نسبة إلى العاملين لحسابهم الخاص، أدت إلى تحسن وضع الفقراء في الدخل النسبي بنسبة 0.3% (على الرغم أن هذا التحسن قابله نقص -0.6 % من الزيادة في الدخل النسبي للعاملين في القطاع الرسمي نسبة إلى العاملين لحسابهم الخاص). ولأن الذكور يحصلون على أجر أفضل، فإن الانخفاض الذي قدره 0.7 % في الدخل النسبي للعاملين الذكور أيضا أدى إلى تحسن الدخل النسبي للفقراء. وهذا يعني أن الإناث يشكلن نسبة أكبر من الفقراء.

وجاءت التغيرات الأكثر لفتًا للأنظار خلال أزمة سعر الصرف في المكسيك حيث جاء ثلثًا التحسن في الدخل النسبي للفقراء من تغييرين: 3.7% انخفاض في دخول العاملين في المناطق الحضرية (نسبة إلى المناطق الريفية) وانخفاض 2.4 % في دخول العاملين في الخدمات (نسبة إلى الزراعة). كما أن الانخفاض الإضافي الذي بلغ 2.4 % في دخول العاملين الذكور أدى إلى زيادة الدخل النسبي للفقراء، ولو بشكل متواضع. ولكن لم تكن جميع العوامل محيية للفقراء. فقد ساءت دخولهم النسبية من جراء زيادة 2.6 % في الدخل النسبي للعاملين بدوام كامل.